

ألتماير في مكالمة هاتفية مع نائبة رئيسة المفوضية الأوروبية فستاغر: "أرحب بالمجالات التي أفسحتها المفوضية الأوروبية من أجل مساعدة الشركات في أزمة كورونا"

تحدث وزير الاقتصاد الألماني الاتحادي ألتماير اليوم في مكالمة هاتفية إلى نائبة رئيسة المفوضية الأوروبية السيدة مارغيتي فستاغر. ودار الحديث حول الفرص الإضافية لمنح دعم حكومي للشركات المتأثرة بأزمة كورونا. فقد أفسحت مفوضية الاتحاد الأوروبي المجال أمام مثل هذه الفرص في 19 مارس 2020 من خلال إطار خاص مؤقت لتقديم دعم حكومي.

وقال ألتماير: "تحتاج الشركات في بلادنا في أزمة كورونا إلى مساعدة سريعة وبطريقة غير بيروقراطية. وقد أفسحت مفوضية الاتحاد الأوروبي من خلال إطارها الخاص الجديد أمامنا مجالات أوسع من أجل تقديم دعم من قبل الحكومة ونحن نستغل هذه الفرصة بالفعل. ووقد عبرت اليوم لمارغيتي فستاغر عن الشكر الشخصي على أنه قد تمت الموافقة على برامج الدعم الثلاثة الأولى وناقشت معها خطوات إضافية أخرى مطلوبة من أجل دعم الاقتصاد في الأزمة الحالية."

واتخذت مفوضية الاتحاد الأوروبي على أساس الإطار الخاص المؤقت بسرعة قرارات إيجابية بشأن ثلاثة تدابير بخصوص الدعم الحكومي قدمتها ألمانيا وتشمل ما يلي:

• منح محدودة المبلغ بسقف محدد (ما يسمى بالمنح الصغيرة) ،

• توسيع برامج الائتمان القائمة لدى بنك الإعمار الألماني KfW

• وتوسيع مجال برامج الضمانات.

أما بالنسبة لبرامج الضمانات فأصبحت الآن هناك إمكانية لتقديم ضمان للقروض يصل إلى 90 بالمائة. إضافة إلى ذلك فيوفر البرنامج الخاص لبنك الإعمار الألماني لعام 2020 الذي وافقت عليه مفوضية الاتحاد الأوروبي بشكل عاجل إعفاءات من المسؤولية تصل إلى 90 بالمائة في تمويل معدات التشغيل للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. عدا ذلك فإن أسعار الفائدة المخفضة إلى حد كبير (بين 1 و 1.46 في المائة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وبين 2 و 2.1 في المائة للشركات الكبرى) وتقييم مبسط للمخاطر من قبل بنك الإعمار الألماني للقروض التي يصل حجمها إلى 3 ملايين يورو تشكل تسهيلات هامة بالنسبة للقطاع الخاص.

كما قرر مجلس الوزراء يوم الاثنين كإجراء إضافي إنشاء صندوق الاستقرار الاقتصادي من أجل تقديم المزيد من الدعم للاقتصاد الحقيقي.